إشكاليات التحول الإعلامى فى جنوب إفريقيا

Dr. Jane Duncan

ترجمة: د. نرمين خضر
وأ. حياة بدر

ملخص البحث:

أدت عملية التحول المهم التى مرت بها جنوب إفريقيا عبر المفاوضات إلى حماية البلاد من الحرب الأهلية الدموية، وأفسحت المجال رحبًا أمام التحول الإعلامى الديمقراطى، الذى لم يكن بالدرجة الكافية لتعزيز فضاء عام لإجراء المناقشات الحرة الديمقراطية، فقد أُنشئ النظام الإعلامى وفقًا لمفهوم الإعلام التجارى، مع فرص محدودة لإعلام الخدمة العامة، ما دفعه إلى تغزية فرص عدم الاستقرار الاجتماعى؛ لأنه فتت جنوب إفريقيا إلى فئتين: فئة من يملكون، وفئة من لا يملكون، والملاحظ أن التحول ظهر بشكل جلى فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أكثر من وسائل الإعلام المطبوعة التى لا تزال تحيا تحت قيود ونظم الدولة، وتتلقى ضربات وانتقادات قوية من الحزب الحاكم، إلا أن التحول الإذاعى الحقيقى نحو إعلام الخدمة العامة لم يتم بشكل كامل، فى الوقت الذى لا تزال ملامح إعلام الدولة بارزة (Alexander 2010: 4).

ولا تزال وسائل الإعلام فقيرة من حيث تنوعها، نظرًا لعدم كفاية التشريعات والسياسات المنظمة للعمل الإعلامى، كما أن وسائل الإعلام المطبوعة لا تزال مملوكة للبيض إلى حد كبير، ويعود جذور هذا المشهد إلى طبيعة جنوب إفريقيا، وتراجع ثورتها عن تحقيق الأبعاد الاجتماعية لها، وهو ما أدى إلى تراجع المكونات والعناصر الديموقراطية التى كانت مصاحبه للثورة.

obeikandl.com

مقدمه : طبيعة التحول الديمقراطى فى جنوب إفريقيا

وضعت الموجات الثورية التى اجتاحت شمال إفريقيا التغيرات الثورية على قائمة أجندة التحول العالمى، وعلى الرغم من أنها تبدو ثورات ديموقراطية فى الظاهر إلا أن لديها إمكانية التحول إلى ثورات اجتماعية، وفى هذا تقدم تجربة شمال إفريقيا تحديًّا يعين فى فهم التحولات المبكرة فى أنحاء أخرى من العالم والمدى الذى يمكن أن تحققه التحولات الراديكالية فى إحداث تغيير حقيقى فى العلاقات الاجتماعية، وفى كل الأحوال تقدم تجربة جنوب إفريقيا دروسًا قيمة لتقييم وتعميق التحولات الثورية أو على الأقل فى تجنب مشكلاتها وأخطائها.

حدث التحول نحو الديمقراطية فى إفريقيا فى وقت لم تكن البيئة الدولية مهيأة، فالمفاوضات التى أُجريت بعد سقوط جدار برلين وتغير موازين القوى الدولية أنتج مناخًا غير داعم للصراعات، وعلى الأخص ذات الطابع المسلح، وقد دفع كل هذا إلى إعاقة التحول الديمقراطى الحقيقى، بل وقف حجر عثرة أمام التحولات الاجتماعية، فلا يزال الفصل العنصرى مستمرًا فى شكله غير الرسمى، وإن كان طابعه الرسمى قد زال، وهو ما فرض قيودًا كبيرة على كل المستويات بما فيها وسائل الإعلام.

وفى ظل المفاوضات السرية بين المجلس القومى الإفريقى وحكومة الحزب الوطنى حاولت الأخيرة خلق أزمة كبيرة، من خلال دعمها لتحول المؤسسات العامة المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، إلا أن الحكومة لم تنجح فى رفع مستوى الاقتصاد ليجارى المستويات العالمية، فى الوقت نفسه انطفأت شرارة النضال الوطنى التى بدأت فى الثمانينيات من القرن الماضى، فى ظل حملات القمع التى مارستها الحكومة، ونتيجة لذلك تحول الصراع إلى تفاوض وحلول وسطى، وأضحت أهم نتيجة هى الإبقاء على النظام الرأسمالى، والعمل على توسيعه وترسيخه.

هذا وقد صاحبت المفاوضات الرسمية مفاوضات موازية غير رسمية ذات طابع اقتصادى قامت بها العديد من الشركات والمؤسسات الأنجلو أمريكية، أفضت إلى ضرورة ظهور حل ليبرالى جديد للخروج بجنوب إفريقيا من الأزمة يضمن اندماج (٥٠٪) من المجتمع فى التيار الاقتصادى الرئيسى، فيما تندمج النسبة الباقية فى

الهوامش الاقتصادية، وبشكل عام يمكن القول إن المجلس القومى الإفريقى فى الوقت الذى نجح فيه سياسيًّا فشل على المستوى الاقتصادى (Terreblanche, 2002).

ولا يمكن وصف الهيئة التى صاغت الدستور النهائى بأنها جمعية تأسيسية بالمعنى الكامل، نظرًا لأنها لم تكن ذات سيادة، بل كانت مقيدة فى عملها بالموافقة على (٣٤) مبدأ دستورى، من خلال مفاوضات متعددة الأطراف بين جميع الأحزاب لإرساء المبادئ الليبرالية الديموقراطية وإلغاء العنصرية، وضمان حقوق تقرير المصير وحماية حقوق الأقليات وحقوق العمال وما إلى ذلك، أفرزت تلك التنازلات توافقات بين القديم والجديد، وأنشأت نظامًا يجمع ملامح الدولة العنصرية والنظام الجديد، الأمر الذى قيد التحولات الثورية على المستويين الديمقراطى والاجتماعى.

ونجحت الحكومة التى حاولت تحقيق الرأسمالية الشعبية والتمكين الاقتصادى للسود فى إيجاد طبقة متوسطة من السود، بينما تعيش البقية بلا عمل وعلى هامش المجتمع أو ضمن الطبقات العمالية، ويعمل البرنامج الحكومى لتمكين السود فى إيجاد طبقة برجوازية سوداء من أجل الحد من المطالبات الثورية (Schedule Four, 1994).

النتائج الاجتماعية المترتبة على الانتقال القائم على التفاوض

لم يكن الطريق إلى الديمقراطية سهلاً فى جنوب إفريقيا، فقد جاءت عبر مفاوضات معقدة طيلة فترة المرحلة الانتقالية، فعقب تبنى السياسات الليبرالية الجديدة اتجهت إدارة الرئيس "مبيكى" إلى تركيز السلطة فى يد الجهاز التنفيذى، واتخذت إجراءات عدائية نحو اليمين واليسار، وكل من تم تصنيفهم كأعداء سياسيين، سواء من اليمين أو اليسار، كما تم قمع الحركات الاجتماعية المستقلة، ومنع التجمعات، واستخدم العنف من جانب الشرطة ضد المعارضين، ونتيجة لذلك أصبحت الممارسات الديموقراطية هشة وضعيفة، حيث تتم الممارسة فى ظل شروط تنتهك المشاركة الشعبية، وهو ما جعل المشكلات الاجتماعيه تمثل تهديدًا لاستقرار الدولة، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الثروة، مما زاد الأمر تعقيدًا أمام المجتمع المدنى، ومن هنا زادت التناقضات الاجتماعية بشكل كبير، وهو ما دفع الرئيس "مبيكى" إلى أن يتنبأ بتحول جنوب إفريقيا لتصبح تونس من حيث ارتفاع غضب الجماهير ضد السلطة (Duncan, 2010: 105-127).

رغم وجود خلافات حول مستوى الفقر وعدم المساواة فى جنوب إفريقيا، حيث يوجد من يزعم بانخفاض نسبة الفقر، بينما يشير الواقع إلى أن (٣٣٪) من السكان تعيش تحت خط الفقر، وبينما انخفضت نسبة التمييز العنصرى بين البيض والسود إلا أن التمييز الداخلى بين السود وبعضهم البعض فى تزايد مستمر، ووفقًا للتعريف الرسمى للبطاله تبلغ نسبتها (٢٤٪)، أما إذا حسبت النتيجة لتضم من يبحث عن عمل فقد ترتفع النسبة إلى (٣٦٪) تقريبًا، وبحلول ٢٠٠٩ يشكل الشباب تحت سن ٣٥ حوالى (٧٠٪)، ومن هم تحت سن ١٥ يشكلون (٣٥٪) (Heller, 2009: 124)، وقد انسحب ما يقرب من ٣ مليون من الشباب من مؤسسات المجتمع الكبرى، فهم إما عاطلون عن العمل أو لم يشاركوا فى أنشطة التعليم والتدريب، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب ضعف بطالة الكبار، فهناك (٥٤٪) تقريبًا من الشباب السود الأفارقة بين عمر ١٥ و٢٤ سنة عاطلين عن العمل، ومع نهاية ٢٠٠٩ ستبلغ البطاله ٣ أضعاف الوضع الحالى، ووفقًا لدراسة حديثة أجرتها المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنميه بلغت جنوب إفريقيا أسوأ معدلات البطاله للشباب ما بين عمر ١٥ و٢٤ سنة (Mbeki, 2011).

ومع ارتفاع البطالة وتكاليف المعيشة ترتفع الرذيلة، حيث وصف مؤتمر نقابات عمال جنوب إفريقيا أن الشباب المتعطل عن العمل يُعَدّ بمثابة قنبلة موقوتة، وبالطبع كانت النسبة الأغلب فى الاحتجاجات من نصيب الشباب، وعلى الرغم من عمل حكومة المجلس القومى الإفريقى لـ(١٧) عامًا قامت خلالها بتمديد الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والإسكان، وهى خدمات ذهب الأفارقة معها نحو مزيد من الاستهلاك، وقد بدت الظاهرة فيها الكثير من التناقضات، حيث تزامن التوسع فى الخدمات من جانب الحكومة مع تزايد الاحتجاجات (Statistics South Africa, 2009)، وهو ما أثار التساؤل حول ما إذا كانت المرحلة الانتقالية قد أدت إلى تجنب العنف أم تأجيله، ويتفق هذا مع ما طرحه "نيفيل ألكسندر" العام الماضى، حينما أشار إلى أن قلة من الأفارقة هم الذين يمكنهم الشعور بالسعادة لما آلت إليه ظروف التحول فى جنوب إفريقيا (Bernstein and Johnston, 2007; Gower, 2009).

المفاوضات الخاصة بوسائل الإعلام:

شجعت حكومة الفصل العنصرى هيئة الإذاعة وغيرها على تسويق خدماتها على نحو تجارى، استجابة لمناخ الليبرالية العالمى الجديد فى أوائل التسعينيات، كما بدأت هيئة الإذاعة أيضًا فى عملية إعادة هيكلة للتحول من نمط المؤسسات البيروقراطية إلى الشركات التجارية التى تستجيب للمنافسة التسويقية ومبادئ السوق الحر، وفى هذا الاتجاه أيضًا شكلت الحكومة فريق عمل للبحث فى مستقبل الإذاعة انتهى إلى توصيتين هما: أن الحكومة يجب أن تتخلى عن سيطرتها على الإذاعة، وأن المزيد من القنوات والمحطات الإذاعية يجب السماح لها بالعمل، حيث إن إتاحة الفرصة للتنوع الإعلامى يقلل من مخاطر استخدام الإذاعة كأداة دعائية لخدمة المجلس القومى الإفريقى، وأدرك المجتمع المدنى ضرورة عدم ترك المجال للحكومة لتتحكم بشكل فردى فى الإعلام، من خلال حملة الإعلام المفتوح فى ١٩٩٠م، والحملة الأكبر لدعم الإعلام المستقل فى ١٩٩٢م، والتى قامت بها مؤسسات واتحادات غير حكومية وسياسية وتجارية مستفيدة من الحركات الليبرالية كقوة ضغط على الحكومة لاستقلال الإعلام، لضمان انتخابات حرة ونزيهة، بخلاف ما كان موجودًا من قبل، ونتيجة لكل هذا وفى إطار مؤتمر خصص لهذا الغرض اتجه القرار إلى أهمية وجود ثلاثة أنماط للإذاعة هى: الخدمة العامة لتقديم برامج جادة معنية بالتثقيف والتعليم والترفيه، وتعكس التنوع فى الأذواق والاهتمامات، وتعبر عن التنوع الجغرافى، وتخضع لميثاق شرف يحتم عليها المحاسبة أمام الجمهور، ويضمن الحيدة والاستقلالية عن الحكومة، أما النمط الثانى فهو الإذاعة التجارية لتحقيق الربح من مصادر الدخل الإعلانى، بالإضافة إلى الإذاعة المجتمعية للتعبير عن آراء واحتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة، وقد أكد المؤتمر نفسه على أن نظام الخدمة العامة هو الأساس والمسئول عن وضع المعايير لغيره من الأنظمة الأخرى فى جنوب إفريقيا (Omroep, 1991: 67).

والواقع أن تزامن التفكير صوب الليبرالية من قِبَل الحكومة والحركات الاجتماعية مهد الطريق لما أشار إليه "روبرت هوروتز" حول مفهوم الليبرالية التفاوضية، ووفقًا لأحد المفاوضين فإن العملية مرت فى البداية بسلاسة فى تقرير أهدافها، وقد استمر التفاوض لمدة عامين حتى ١٩٩٣م، إلا أن قضايا مهمة مثل انتخاب أعضاء مجلس

إدارة هيئة الإذاعة، وآليات حرية وصول الجمهور إلى أعضاء المجلس وغيرها من المطالب الديمقراطية لم تلقَ قبولاً، كما لم توافق الحكومة آنذاك على تشكيل لجنة مستقلة لانتخاب أعضاء مجلس إدارة الإذاعة، فيما تمت الموافقة على أن يتم ذلك من خلال لجنة قضائية قامت بعمل مهم نُظر إليه باحترام، إلا أن العملية برمتها تعثرت عندما اعترض رئيس الدولة على تعيين سبعة أعضاء، ورشح بدلاً منهم مجموعة أخرى، كما أنه حاول تعيين رئيس مجلس الإدارة (Horwitz, 2001).

وقد اتجهت (CIB) إلى تدريب الصحفيين لتزويدهم بمهارات العمل فى الإذاعة، كما تم إعادة النظر فى عملية إنتاج الأخبار وتقديمه بأسلوب ديمقراطى، وقد شمل التدريب أكثر من ٤٠٠ متدرب من كافة الأنحاء فى جنوب إفريقيا، وتم التخلص من كثير من الأجهزة البيروقراطية والتسلطية، فى غرف إنتاج الأخبار. كما تم إعادة النظر فى الأقسام الدينية، وفى ظل حكومة الحزب الوطنى تحولت الإذاعة إلى متحدث رسمى باسم التعليم القومى المسيحى، ولكن مجلس الإدارة كان يشجع مدخلاً لتعدد العقائد، وفى هذا الإطار اتُخذت إجراءات بشأن مستقبل إعلام الخدمة العامة والملكية التعددية عبر الوسائل والقيود التى يجب فرضها على الملكية الأجنبية (Duncan, 2006: 69).

ومع ذلك توقف العديد من جهود التحول الديمقراطى فى ١٩٩٦م، عندما تم الهجوم على العملة، وعندما اشتعلت الأزمة المالية، وبدأت الحكومة فى بيع القنوات التى لا تحقق أرباحًا، وتم الاستعانة بخبرة (McKinsey and Associates) لدراسة الأزمة، وعلى أثر ذلك أُعيد النظر فى المادة الإخبارية لتصبح الأساس فى صناعة الإعلام، وتم تخفيض المادة ذات الطابع المحلى، وتراجع الدعم الحكومى للإذاعة ليصل إلى (٢٪) فقط.

إن تجربة جنوب إفريقيا فى تحول نظام البث والإذاعة تثير عدة تساؤلات: مثل كيف يمكن وضع المعايير الخاصة بالتحول الديمقراطى فى ظل حكومة غير شرعية؟ ويتعلق السؤال الثانى بكيفية ضمان استمرارية تعبئة القوى التقدمية، فالمؤسسات المعنية بالتحول قد لا تهتم على الإطلاق بالتعامل مع المجتمع المدنى، كما قد تسعى جاهدة

لتهميشه على حساب التحول نفسه، فالتحول الديمقراطى يتطلب استمرار التعبئة حتى بعد بناء مؤسسات التحول.

الوضع الراهن فى تحول وسائل الإعلام:

تثير الاحتجاجات المتزايدة فشل وسائل الإعلام كأدوات للتعبير عن الحوار الديمقراطى، وقد اختلف الباحثون فى جنوب إفريقيا حول المدى الذى يمكن إنجازه فى طريق التحول، ففى الوقت الذى أُنجزت فيه بعض المهام لا تزال السمة الأهم هى استمرار المضمون واستمرار الملكية وأنماط المشاهدة (Duncan 2009a).

فاعتماد التحول الإعلامى بشكل كبير على النموذج التجارى، وبشكل غير متساوٍ أيضًا، أعاق عملية التحول، فقد تم توزيع المنتجات الإعلامية بأسلوب لا يحقق تكافؤ الفرص فى استهلاك المادة الإعلامية، حيث تشير نتائج الدراسات إلى أن (٩٪) تقريبًا من السكان يعتمدون على راديو (SABC)، كما يعتمد (٢٢٪) من السكان على راديو وتليفزيون (SABC)، فيما تعتمد نسبة (٣٦٪) من الجمهور على الصحف اليومية والأسبوعية والإعلانات الخارجية وقنوات الراديو والتليفزيون (SABC)، وبغض النظر عن التفاصيل الخاصة بمعدل استهلاك وسائل الإعلام ظل السؤال المثار هو إلى أى مدى يؤثر التوزيع غير العادل وغير المتكافئ لوسائل الإعلام بين الجمهور فى إمكانية خلق حوار حر ديمقراطى وفضاء عام متحرر، وفى كل الأحوال كان الواضح هو حدوث التحول الإعلامى بدرجة أكبر من النجاح على المستوى الإذاعى منه على المستوى الصحفى، فمنذ عام ٢٠٠٠م ومع إنشاء هيئة الاتصالات المستقله فى جنوب إفريقيا وضعت المعايير لضمان حق السود فى التملك والسيطرة على النظام الإذاعى، وأيضًا لضمان أكبر قدر ممكن من التنوع الإعلامى والموضوعية فى الأداء، ومنذ هذا الحين قفز عدد المحطات التليفزيونية من ٧ إلى ١٠٠ محطة والراديو من ٣٤ إلى ١٣٨ محطة، بينما قلت عدد الصحف من ٢٢ إلى ٢١ صحيفة، وزادت المجلات الأسبوعية من ٢٥ إلى ٢٦ مجلة (Horwitz, 2001: 137–177).

ونتيجة لانخفاض تكلفة إنشاء محطات الراديو مقارنة بالتليفزيون نجحت جهود التنوع الإعلامى فى الراديو مقارنة بالتليفزيون، وفى عام ٢٠٠١م أثار (Robert Horwitz) تخوفه بشأن تأثير الأبعاد التجارية فى التحول الإعلامى، بما يقوى من

موقف الاتجاه العنصرى فى إجراءات التحول، ومن ثم يعوق العملية برمتها، ويبدو أن التخوف كان صائبًا، حيث إن التليفزيون العام والمجتمعى أصبحا غير ذى أهمية فى الخريطة الإعلامية مقارنة بالتليفزيون التجارى، وبناء عليه انعكس الوضع السائد فى الإعلام على فرص الجمهور فى المشاهدة والقراءة والاستماع، فالقراء من السود لم يكن أمامهم الفرص المتاحة نفسها للبيض.

وحصل الإعلام العام والمجتمعى على بعض التمويل العام قامت على توفيره وكالة التنوع والتنمية الإعلامية، إلا أنه لم يبلغ سوى سدس الميزانية التى قدرتها الحكومة للتمويل الإعلامى، وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول جدية الحكومة فى توفير التمويل المطلوب لإعلام الخدمة العامة، ونتيجة لذلك استمرت معظم وسائل الإعلام تعتمد بكثافة على التمويل من الإعلان ما يثير قضايا الارتباط بين التحول الاقتصادى والتحول الإعلامى، فاقتصاد ما بعد العنصرية أوجد تباينات حادة ذات طبيعة عنصرية، حيث تضخمت ثروات الطبقة العليا فى الوقت الذى انكمشت فيه دخول الطبقات الدنيا.

كما أن استقلال الإعلام نفسه أصبح مشكوكًا فيه نتيجة المحاولات المتكررة من جانب الحكومة لأحكام قبضتها عليه، وقد أصبح هذا الاتجاه واضحًا منذ ١٩٩٩م، وهو العام نفسه الذى تولى فيه الرئيس "مبيكى" السلطة، ويبدو أن هذا الاتجاه ظل مستمرًا حتى بعد انتهاء حكم "مبيكى".

وفى ظل حكم "زوما" تضاعف العداء نحو الصحافة المطبوعة التى اتُهمت بفقدانها القدرة على دعم التحول الديمقراطى، فى مقابل تعبيرها عن وجهات النظر المعاكسة واتجاهها نحو دعم مصالح النخبة. وفى ظل هذا الضغوط والتهديد بالتشريعات الرقابية من قَبَل الحكومة تجاه الصحافة، والتى يمكن أن تجرم الصحافة الاستقصائية، نجح الصحفيون فى العمل على نحو مستقل إلى حد كبير لمراقبة أعمال الحكومة مقارنة بالإعلام الإذاعى والتليفزيونى، كما يمكن القول أن الصحافة مختلفة فى أدائها بشكل جذرى عما كان عليه الحال من عشرين سنة مضت، فالصحفيون أكثر تمثيلاً للفئات المختلفة فى المجتمع، وهم قادرون على مساءلة من هم فى السلطة، وقادرون على تنمية اقتصاد لصالح السود، وتحقيق المسئولية الاجتماعية للشركات.

ومع ذلك فإن دراسات تحليل المضمون تشير إلى حقيقة أن التغطية الصحفية أكثر ميلاً لتعزيز قضايا النخبة صاحبة اتخاذ القرار على حساب الطبقات الواسعة المهمشة، كما تشير الدراسات نفسها إلى فقر التنوع اللغوى والعرقى، وإلى هشاشة تمثيل المرأة بين الإعلاميين، ويبدو أن تزايد أعداد الإعلاميين السود لم يغير كثيرًا من المضمون فى اتجاه دعم قضايا التنوع الإعلامى (Duncan 2011).

ومع منتصف التسعينيات من القرن الماضى، وتحديدًا مع التحول فى أنماط ملكية وسائل الإعلام، تحولت الكثير من الوسائل إلى أيدى السود، وإلى الاتحادات التجارية ومنظمات المرأة وغيرها، واتجهت فى ذلك الحين وسائل الإعلام إلى التمركز فى أربع مؤسسات كبرى هى (Media 24- Naspers Independent Newspapers, Avusa – Caxton)، ولم يكن أداء هذه المؤسسات الأربع وفقًا لمقياس (B-BBEE) جيدًا، كما أن البيض كانوا يملكون اثنين من هذه المؤسسات على الأقل.

جدير بالإشارة أن مؤسسة (Media 24) تحظى بأكثر من (٣٩٪) من إجمالى التوزيع فى جنوب إفريقيا، وهى مملوكة للشركة الأم (Naspers) التى تتعاظم قوتها كمؤسسة إعلامية مقارنة بغيرها، الأمر الذى يثير قضية التركيز الإعلامى، وفقدان التنوع الإعلامى، فالمبدأ الأساسى هو أنه مع زيادة التركيز الإعلامى تتزايد درجة التجانس الإعلامى، فالتحول الذى حدث فى الملكية لم ينتج عنه تحول فى المضمون الإعلامى، فقد ظل النموذج المسيطر هو النموذج التجارى حتى مع الإعلام المجتمعى.

وقد جاء التركيز الإعلامى الصحفى بنتائج سلبية على حساب الوسائل صغيرة الحجم، المستقلة الأداء، وهو ما يهدد بقاءها، فهناك دليل قاطع على أن وسائل الإعلام صغيرة الحجم الأكثر قربًا من الطبقات المهمشة يمكن أن تزول فى ظل التكتلات الإعلامية الكبيرة، فقد انخفض الاشتراك فى هذه الوسال إلى أكثر من (٥١٪) بين عامى ٢٠٠٨ و٢٠١٠م، ولذلك كانت التوصية بأهمية توافر آليات المنافسة الإعلامية بما يسمح ببقاء الصحف صغيرة الحجم، إلا أن ذلك لا يبدو كافيًا، فالمنافسة واحدة ليست كافية لضمان التنوع الإعلامى، ولذلك اتجهت دولة مثل فرنسا مثلاً إلى وضع قواعد لحماية التنوع الصحفى، ومن المشاكل المثارة فى جنوب إفريقيا أيضًا قضية تملك الأجانب لوسائل الإعلام.

ويبدو أن البيئة العامة لوسائل الإعلام، من حيث فقدان القدرة على إثراء التنوع الإعلامى، وتعظيم التركيز الإعلامى، وفقدان المعايير المهنية أدى إلى التأثير سلبًا فى الاستقلال الإعلامى، وفتح المجال واسعًا للهجوم السياسى على الصحافة.

الخاتمة:

بصفة عامة يمكن القول أن ثمة نجاحا فى التحول الإعلامى فى جنوب إفريقيا، ينسب فى معظمه إلى قوة المجتمع المدنى ونمو الاتحادات التجارية، وعلى هذا فإن المشاكل التى تعانى منها وسائل الإعلام حاليًّا تمثل انحرافًا من هذا الاتجاه الإيجابى، وقد كانت المفاوضات مثمرة فى إيجاد وسائل إعلام مستقلة ومجلس للإذاعة أكثر قدرة على تمثيل المجتمع، وهو ما كان له كبير الأثر فى نمو هيئة للإذاعة أكثر ميلا لتعزيز التحول الديمقراطى خاصة فى السنوات الأولى من التجربة، حيث انتهى النظام الإعلامى بصوره الثلاث العام والمجتمعى والتجارى ليقضى على الإعلام المملوك للدولة.

ولم يكن التحول الاقتصادى للإعلام متكاملاً وناجحًا، حيث ظل النموذج التجارى حاكمًا لتحول وسائل الإعلام، وقد شهدت تجربة التحول الإعلامى سياسات معلنة لضمان التنوع الإعلامى، وضمان توفير الدعم المالى العام الذى يساعد فى استيعاب الفقراء والمهمشين والعمال والمرأة وغيرهم فى الاتجاه الرئيسى، وعلى الرغم من التأكيد على استقلالية هيئة الإذاعة إلا أن التدخل الحكومى حال دون ذلك، وحال دون حرية الإعلام، ومع غياب القواعد التى تكفل التنوع الإعلامى تمكن البيض من السيطرة على سوق الإعلام.

إن تجربة جنوب إفريقيا لا تزال تشهد على مجتمع يسوده الفقر وغياب منطق العدالة، خاصة بين الشباب، وتثير التجربة برمتها تساؤلات حادة حول مدى الاستفادة من التحول الإعلامى، خاصة ما يتعلق بإمكانية الوصول للإعلام أو حتى التدخل الحكومى، أما الدرس المهم الذى يجب أن يتعلمه الجميع فهو أن التحول الديمقراطى الإعلامى لا يمكن أن ينجح فى غياب التحول الاجتماعى (Duncan, 2011).

References

1- African National Congress. 2010a. Media transformation, ownership and diversity.
Discussion document for National General Council meeting. Accessed from:
http://www.anc.org.za/docs/discus/2010/mediad.pdf on 11/12/2010.

2- Alexander, N. 2010; May 13. South Africa: an unfinished revolution? The Fourth Strini Moodley Annual Memorial Lecture, University of KwaZulu/ Natal. Accessed:
http://mrzine.monthlyreview.org/2010/alexander220510.htmlon 20/03/2011.

3- Beall, J.; Gelb, S. and Hassim, S. 'Fragile stability: state and society in democratic South Africa', in Journal of Southern African Studies, Volume 31, Number 4, December 2005, accessed from http://www.jstor.org/stable/25065041 on 4/11/2010.

4- Berger, G. 'De-recialisation, democracy and development: transformation of the South African media, 1994 – 2000', in Tomaselli, K. and Dunn, H. 2001. Media, democracy and renewal in Southern Africa. Colarado Springs: International Academic Publishers. 151-180.

5- Duncan, J. 'From national to global apartheid: ten year of broadcasting in a democratic South Africa', in Olorunnisola, A. 2006. Media in South Africa after apartheid: a cross-media assessment. New York: Edwin Mellen Press. 61-136.

6- Duncan, J. 'Executive overstretch: South African broadcasting independence and accountability under Thabo Mbeki'. Communicatio. 34: 1, 1-52.

7- Duncan, J. 'The uses and abuses of political economy: the ANC's media policy'. Transformation. Number 70. December 2009. 1-30.

8- Duncan, J. 'The print media transformation dilemma', in Daniel, J.,

Southall, R., Pillay. D., and Naidoo, P. New South African Review. Wits University Press (forthcoming).

9- Duncan, J. 'Forward to the past: voice, political mobilisation and repression under Jacob Zuma', South African Research Chair in Social Change symposium entitled 'A Decade of Dissent: Reflections on Popular Resistance in South Africa, 2000-2010, November 2010.

10- Duncan, J. and Glenn, I. 'Television Policy and Practice in South Africa' in Moyo, D. and Chuma, W. 2010, in Media Policy in a changing Southern Africa: critical reflections on media reforms in the global age. Pretoria: Unisa Press.

11- Ensor, L. 'Cosatu vs. Gordhan in battle over youth jobs'. Business Day. 25/02/2011.
Accessed:http://www.businessday.co.za/articles/Content.aspx?id=135524 on 21/03/2011.

12- Freedom of Expression Institute. The broadcasting independence handbook: lessons from the South African experience. Johannesburg: Freedom of Expression Institute. Accessed from www.fxi.org.za.

13- Horwitz, R. 2001. 'Negotiated liberalization': stakeholder politics and communication sector reform in South Africa, in Media and Globalization: Why the State Matters, Nancy Morris & Silvio Waisbord, eds. Rowman & Littlefield: 37-55.13.

14- Jansen, J. 'Race holds us back after class'. The Times. 9/09/2010. Accessed from http://www.timeslive.co.za/opinion/columnists/article649353.ece/Race-holds-us-back-after-class on 16/12/2010.

15- Krabill, R. and Boloka, G. 2000. 'Calling the glass half full: a response to Berger's 'Towards and analysis of the South African media and transformation, 1994-1999'. Transformation. Number 43. 2000. 75-89.

16- Lings, K. 'SA unemployment rate falls to 24%'. The Times Online. 8/02/2011. Accessed: http://www.timeslive.co.za/iLIVE/article901136.ece/SA-unemployment-rate-falls-to-24- on 20/03/2011.

17- Martinis, D. 'State broadcaster to public service broadcaster: a case

study of SABC TV news 1994 – 1996'. Paper presented at the SABC stocktaking conference of the FXI, 4-5 November 2000.

18- Mbeki, M. 'Only a matter of time before the hand grenade explodes'. Business Day. 10/02/2011. Accessed: http://www.businessday.co.za/articles/Content.aspx?id=133902 on 21/03/2011.

19- Ndlovu, M. 'The South African Broadcasting Corporation's expansion into Africa: South African Media imperialism?'. Communicatio, 29: 1, 297-311.

20- OMD South Africa. 'South Africa and SADC Media Facts 2010'. OMD South Africa. Accessed from http://www.omdmedia.co.za/samediafacts2010.pdf on 7/12/2010.

21- Omroep oor Radio Freedom.1991. Jabulani! Freedom of the Airwaves: Towards Democratic Broadcasting in South Africa. Amsterdam: African-European Institute. Interim Constitution of South Africa. Schedule 4. Accessed: http://www.nelsonmandela.org/omalley/index.php/site/q/03lv02039/04lv02046/05lv02047/06lv02065/07lv02084/08lv02088.htm on 21/03/2011.

22- Lloyd, L., Duncan, J., Minnie, J and Bussiek, H. 2010. Public broadcasting in Africa: South Africa. Johannesburg: Open Society Institute Network.

23- Seekings, J. and Natrass, N. 2005. Class, race and inequality in South Africa. New York: Yale University Press.

24- Skinner, K. (2005) Contested spaces: an analysis of the ANC government's approach to the promotion of media development and diversity in South Africa, with a particular focus on the policy process that led to the formation of the Media Development and Diversity Agency. Unpublished Masters research report

25- South African Broadcasting Corporation. 1992. 'Group Chief Executive Officer's report'. SABC Annual Report 1991/2. Johannesburg: SABC.

26- Southall, R. 'The state of party politics: struggles within in the tripartite alliance and the state of opposition', in Daniel, J., Habib, A., and Southall, R. State of the Nation: South Africa 2003-2004. Pretoria: HSRC Press. 53-77. 14

27- Sanglay, M. Grassroots print media and ownership in South Africa: a case study of the Association of Independent Publishers. Paper presented at a colloquium on media, democracy and transformation since 1994: an assessment. Rhodes University School of Journalism and Media Studies. 16-18 October 2010.
28- Terreblance, S. 2002. A history of inequality in South Africa: 1652-2002. Scottsville: University of KwZulu/ Natal Press/ KMM Review Publishing Company.
29- Tomaselli, K. and Teer-Tomaselli, R. 'Transformation, nation-building and the South African media, 1993-1999', in Dunn, H. and Tomaselli, K. 2001. Media, democracy and renewal in Southern Africa: new approaches to political economy. Colorado Springs: International Academic Publishers. 123-150.
30- Van der Berg, S. 2010 (October). Current poverty and income distribution in the context of South African history. Stellenbosch Economic Working Papers: 22/10. Department of Economics. University of Stellenbosch.

obeikandl.com